من أجل بديل تنموي عادل، مستدام وديمقراطي:
نحو اعادة احياء تونس الخضراء
(عرض موجز لأهم معالم ومحتوى مشروع البديل التنموي)

بقلم الدكتور عبد الجليل البدوي
المشرف والمنسق العام لمشروع البديل التنموي

مرت البلاد التونسية بتجارب تنموية مختلفة في مستوى الاختيارات الكبرى والأولويات المعتمدة ودور الأطراف الفاعلة ونوع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة ومحتوى العلاقات الدولية السائدة الخ... وقد تميزت نهاية كل تجربة ببروز حركات اجتماعية احتجاجية أدت الى تعديل الاختيارات والأولويات واعتماد مسارات تنموية مختلفة بدون المساس بطبيعة علاقات الانتاج القائمة على العلاقات الرأس مالية عبر التطور المستمر لعلاقات التأجير (Salariat) والانتشار المتصاعد للمنطق السلعي (Logique Marchande) والاندماج المتواصل في الاقتصاد العالمي من جهة ودون التخلي عن مفهوم تنموي ذو صبغة فنية تكنوكراطية فوقية نابع من الفكر الاقتصادي المهيمن وخاضع "لتوصيات" وتعليمات المؤسسات المالية العالمية من جهة أخرى.

وفي كل مرة كانت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية رافضة للمنوال التنموي السائد ذلك أنه في آخر سنوات الستين كانت الحركات تعبر عن غضب الفلاحين الصغار والتجار المهمّشين الرافضين لتجربة التعاضد المفروض بصفة فوقية بيروقراطية. وفي أواسط الثمانينات كانت الحركات عمالية بالأساس رافضة لاستفحال المنطق الرأسمالي ولتدهور العلاقات المهنية والمحاولات المتكررة قصد التراجع عن آليات تعديل الأجور القائمة على ربط الأجور بالأسعار في ظرف يتميز آنذاك بارتفاع التضخم المالي ونسق الأسعار. وفي أواخر سنة 2010 أوائل 2011 توسع الحراك الاجتماعي ليشمل كل الشرائح الاجتماعية ويكتسح كل التراب التونسي رافضا لمنوال تنموي أدى الى احتكار الثروة والسلطة من طرف أقليات قريبة من السلطة السياسية المركزية كما أدى الى ارتفاع البطالة خاصة لدى حاملي الشهائد العليا والى تفاقم الفوارق الاجتماعية والجهوية وانتشار التشغيل الهش وتدهور لأهم الخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، نقل...) واكتساح الفساد لكل القطاعات.

ولأول مرة يقع الاقرار من طرف الأغلبية الساحقة للفاعلين السياسيين (الأحزاب الماسكة بالسلطة والمعارضة على السواء) والاجتماعيين (نقابات عمالية وفلاحية وجمعيات غير حكومية وشرائح عديدة من فئة الأعراف) بأن المنوال التنموي القائم على اختيارات نيوليبيرالية منذ اعتماد برنامج الاصلاح الهيكلي سنة 1986 قد برهن عن عجزه على تحقيق تنمية حقيقية وعلى رفع التحديات القائمة وعدم قدرته على التفاعل مع تطلعات الانتفاضات الشعبية العارمة التي عرفتها البلاد منذ أواخر 2010 والتي تواصلت بنسق وبطرق مختلفة من بعد ذلك. ومن هذا المنطلق أصبح الكل ينادي بضرورة البحث عن بديل تنموي قادر على الانسجام مع مرحلة الانتقال الديمقراطي ومتطلباتها السياسية والتنموية وعلى التجاوب مع متطلبات الجماهير الشعبية وعلى مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية والتحولات المناخية وعلى تحقيق تنمية عادلة ومستدامة وديمقراطية. والملاحظ أنه حتى المؤسسات المالية العالمية أصبحت تشير بأسلوبها الخاص الى ضرورة تجديد منوال التنمية ومراجعته[1].

لكن رغم هذا الاتفاق الحاصل حول ضرورة البحث عن بديل تنموي فان الطبقة السياسية الحاكمة لم تعط الأولوية للملف الاقتصادي الذي كان السبب الرئيسي للانتفاضات الشعبية الحاصلة واكتفت الى حد الآن بالاهتمام بالانتقال الديمقراطي على المستوى السياسي عبر اصدار دستور جديد لسنة 2014 والقيام بانتخابات تشريعية ورئاسية ديمقراطية في نفس السنة وتدعيم حرية التعبير والتنظّم. ورغم هذا المجهود بقي الوضع السياسي غير قار ومتميز باحتداد الصراعات داخل السلطة التنفيذية بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة وعدم استقرار التكتلات البرلمانية وتنامي السياحة السياسية داخل السلطة التشريعية (مجلس نواب الشعب) وبين الأحزاب وعدم قدرة السلطة القضائية على التخلص من هيمنة السلطة التنفيذية وتفكك الحزب الفائز في انتخابات 2014 وعدم استقرار التحالفات الحزبية وتشتت أحزاب المعارضة التقدمية و أخيرا محاولات التراجع عن بعض المكاسب في مجال الحريات الخ...

الى جانب عجز الطبقة الحاكمة على تحقيق حد أدنى من استقرار الوضع السياسي فقد اكتفت هذه الطبقة في فترة أولى 2011 – 2016 على المستوى الاقتصادي بمحاولة تحقيق انتعاش اقتصادي انطلاقا من التشبث بنفس المنوال والإطار التنموي. وقد قاد هذا التشبث الى الفشل في تحقيق الانتعاشة الاقتصادية المنشودة والى تدهور التوازنات المالية الكلية (ارتفاع عجز الميزانية العمومية وعجز الميزان التجاري وميزان الدفوعات والتداين الخارجي والعمومي والتراجع المهول لقيمة الدينار ولمدخرات العملة

[1] أنظر التقرير النقدي للبنك العالمي Révolution inachevée الصادر سنة 2012 وعديد تصريحات اطارات صندوق النقد الدولي

وارتفاع الضغوطات التضخمية وتراجع الانتاجية والتنافسية الاقتصادية والقدرة الشرائية وتوسع الاقتصاد الموازي الخ...) كما أصبح الاقتصاد يعاني في نفس الوقت من الركود[2] والبطالة المرتفعة مع ارتفاع هام لنسبة التضخم[3]. وفي فترة ثانية وأمام تدهور الأوضاع التجأت الطبقة الحاكمة الى صندوق النقد الدولي سنة 2016 للتحصل على قرض بقيمة 2.9 مليار دولار في اطار "اتفاق الصندوق الممدد" اجبرت بمقتضاه للخضوع الى شروط واملاءات وقع على أثرها اعتماد سياسات تقشفية تقتضي ايقاف الانتداب وتقليص عدد العمال بالوظيفة العمومية والضغط على كتلة الأجور وتقليص نسبتها من الناتج الداخلي الخام والتخلص التدريجي من دعم المحروقات وتوجيه الدعم الى الفقراء دون غيرهم لتقليص حجم نفقات الدعم وترشيد النفقات العمومية في كل الميادين والزيادة من نسبة الفائدة والحد من القروض البنكية الموجهة للاستهلاك الخ...

والمعلوم أن اللجوء الى المؤسسات المالية العالمية والخضوع الى شروطها واملاءاتها سيمثل عائقا هاما أمام البحث عن بديل تنموي. ذلك أن لهذه المؤسسات تشخيص خاص للأسباب التي أدت الى تصاعد الاحتجاجات الشعبية في أواخر سنة 2010.

فهي تعتبر أن التجربة الليبرالية واختياراتها الأساسية كانت في المجمل ناجحة، والاخلالات والنواقص التي حصلت هي بالأساس ناتجة عن عدم التناغم بين السياسي والاقتصادي حيث أن الاصلاحات الاقتصادية قابلها جمود سياسي حال دون انجاز كل الاصلاحات الضرورية كما تسبب في توخي نسق بطيء بالنسبة للإصلاحات التي وقع تطبيقها، الشيء الذي قلص من نجاعة الاصلاحات ومن جدواها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. حيث أن الاصلاحات الاقتصادية الليبرالية والانتقال الى اقتصاد السوق اجمالا حصل دون دمقرطة المجال السياسي مما حد من الحريات الفردية والجماعية بما فيها حرية المبادرة وشوه مناخ الأعمال وقاد الى غياب الشفافية والحوكمة الرشيدة وعدم ضمان الملكية الخاصة وتسبب في انتشار الفساد علما أن الطرح الليبرالي عموما يعطي مكانة متميزة للحقوق السياسية التي يعتبرها هي المؤسسة للحرية الاقتصادية خلافا للطرح النقدي الذي يعطي الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على حساب الحرية السياسية التي يعتبرها عملية شكلية في غياب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق الليبرالي عبرت المؤسسات العالمية والإقليمية عن فرحتها بما سمته "بالربيع العربي" بعد أن كانت

[2] معدل نسبة النمو كان 4.4% أثناء العشرية 2001 – 2010 وأصبح سلبي (1.9%-) سنة 2011 وبلغ 3.9% سنة 2012 ليتقهقر بعد ذلك الى 2.4% سنة 2013 و 2.3% سنة 2014 و1.2% سنة 2015 و 1% سنة 2016 و 1.9% سنة 2017 و 2.4% سنة 2018.

[3] نسبة البطالة العامة تفوق 15 بالمائة ونسبة بطالة حاملي الشهائد العليا تفوق ضعف نسبة البطالة العامة وبالتوازي ارتفع المعدل السنوي للتضخم المالي من 3.3% في الفترة 2000 – 2009 الى حوالي 5 الى 6% في فترة 2011 – 2014 وقارب 8% سنة 2018 ليستقر بعد ذلك حول 7%

مساندة ومدعمة لأنظمة الاستبداد. ذلك أن هذه الأطراف تعتبر أنه بعد هذا الربيع ومع انتشار الحريات وإطلاق العنان للمبادرة الفردية أصبحت الظروف ملائمة أكثر لتوسيع وتعميق الاصلاحات والاختيارات الليبرالية وإرساء التناغم الضروري بين السياسي والاقتصادي. وفي هذا الاطار طلعت علينا مبادرة الاتحاد الأوروبي المنادية بإبرام "اتفاق تبادل شامل ومعمق" وهي بصدد النقاش الآن مع المغرب وتونس.

وقد تزامنت هذه المبادرة مع صعود قوى يمينية بشقيها المحافظ والليبرالي الى السلطة عن طريق انتخابات ديمقراطية مع حرصها المحموم خاصة في ما يخص الحركة الاسلامية على كسب شرعية وتفهم ومساندة من طرف المؤسسات العالمية الغربية واستعدادها التام لقبول المشاريع المعروضة عليها والمكرسة والمعمقة للاختيارات الليبرالية.

وفي هذا السياق فقد اكتفت الحركات الاسلامية الماسكة بالسلطة بمحاولة "أسلمة" النماذج الليبرالية عبر بعث بنوك اسلامية وصناديق زكاة وصكوك اسلامية و محاولة إرجاع العمل بجمعيات الأوقاف والأحباس الخ... كما اكتفت التيارات الليبرالية بتطبيق توصيات المؤسسات المالية العالمية مما أدى الى غياب تام لأي تغيير يذكر على مستوى طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع خلو الخطاب الاقتصادي للحكومات الحالية لأي تصور اصلاحي يطرح خيارات بديلة تمكن من تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة مع حرص السلطة الى جانب ذلك على تهميش وتفادي الحوار حول هذه الاشكاليات. وقد ساهم بصفة أساسية التشبث بالاختيارات القائمة الى جانب انتشار عقلية الغنيمة في تدهور خطير للأوضاع المشار اليه سابقا. وهذا التدهور الخطير من شأنه أن يحث ويعجل بطرح مسألة البديل التنموي خاصة أنه منذ أوائل العشرية الفارطة اتسمت المرحلة بحيوية فكرية مشجعة على طرح مسألة البدائل التنموية. وقد اعتمدت هذه الحيوية على دراسات عديدة أبرزت عقم الفكر الاقتصادي الليبرالي التقليدي المهيمن على معالجة قضايا التشغيل والبطالة والبيئة والفوارق الاجتماعية والجهوية من جهة وقضايا العولمة والتنمية عموما من جهة أخرى.

وقد ساهم بقسط كبير في دفع هذه الحيوية عديد المفكرين الذين ينتمون الى التيار الليبرالي مع حرصهم على التحرر من بعده العقائدي والدغمائي واعتماد الواقع والتجارب الميدانية والنتائج الموضوعية لإعادة النظر في عديد المسلمات والبحث عبر تمشي براغماتي عن حلول تنموية بديلة.

ونذكر من بين هؤلاء المفكرين وأبرزهم على الاطلاق JOUSEPH STIGLITZ الذي عمل مدة سنوات كرئيس الخبراء الاقتصاديين بالبنك العالمي وكان شاهدا من خلال تجربته المهنية على عقم وفشل الفكر الليبرالي

التقليدي المتحجر في معالجة قضايا التنمية في بلاد الجنوب عموما. وبعد استقالته من البنك العالمي تمكن من التحصل على جائزة نوبل سنة 2001 كما أصدر عديد الدراسات القيمة في مجال التنمية والعولمة. ومنذ ذلك الوقت ومع تكرار الأزمات العالمية تكاثرت وتنوعت الأصوات المنادية بإعادة النظر في عديد السياسات الليبرالية الكارثية. وعلى سبيل الذكر لا الحصر نشير الى موقف المجلة الليبرالية الأسبوعية البريطانية The Economist 2003 التي دقت ناقوس الخطر بقولها "أن الأزمات الكارثية المالية الدورية، وأزمات الديون السيادية، وهروب رأس المال وأزمات الصرف وإفلاس البنوك وانهيار أسواق المالية تمثل ما فيه الكفاية لدفع كل ليبرالي جدي الى التوقف والتفكير مليا".

ومن جهته وفي نفس السنة صرح الخبير الاقتصادي الأول في صندوق النقد الدولي أنه "لا يوجد أي عنصر جدي يساند الموقف النظري الليبرالي الذي يفيد بأن العولمة المالية كافية لتحقيق نسبة نمو مرتفعة " وفي نفس السياق أكدت دراسة صادرة عن البنك العالمي سنة 2005 تحت اشراف Roberto Zayha بأن "مخاطر العولمة المالية قد وقع التقليل منها بجانب تضخيم فوائدها. وفي أوج الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة أكد Carmen Reinhart و Kermeth Ragoff في دراسة سنة 2009 "ان فترات تحرير الأسواق المالية الوطنية والعالمية تمثل الفترات التي تشهد أكثر أزمات في العالم وعلى امتداد سنوات 2000 تكاثرت البحوث والدراسات والمقترحات المنادية بإعادة النظر في عديد الاختيارات في جميع المجالات المالية والتجارية والصناعية الخ... وعلى كل المستويات الوطنية والعالمية (أنظر بالخصوص مساهمات STIGLITZ و KRUGMAN) كما تطورت وتدعّمت هذه الحركية الفكرية في ظل هيمنة المنطق المالي على المنطق الانتاجي والارتفاع المهول للفوارق على مستوى توزيع الثروة في داخل البلدان وبينها وبين مختلف الشرائح الاجتماعية من جهة واستفحال القضايا البيئية والتغيرات المناخية وما تحمله من تهديدات للإنسانية من جهة أخرى.

وقد أدت هذه التطورات الى تنامي الحركات الاجتماعية وصعود قوى يمينية وشعبوية متطرفة واللجوء الى اجراءات انعزالية وحمائية متكررة.

وبالنسبة لنا وفي اطار الانتقال الديمقراطي والبحث عن بديل تنموي يجب في المنطلق تحديد موقف واضح من قضية العلاقة بين السوق والديمقراطية. حيث خلافا لما يتصوره البعض فان ضرورة التلازم بين السوق والديمقراطية لا يعني آليا التخلي عن دور الدولة وتركها جانبا. صحيح أن الديمقراطية بضمانها لحرية الأفراد عامة وحرية المبادرة الاقتصادية خاصة وباعتمادها الفصل بين السلط وإقرارها باستقلالية القضاء تمثل ضمانا لحق الملكية الخاصة واحترام العقود وللتعاقد بين الأفراد وتبعث على

الاطمئنان عند اللجوء لعدالة مستقلة ومنصفة مما يوفر مناخ أعمال مستقر على الصعيد المؤسساتي ومحفز على المبادرة والاستثمار والرفع من نسق النمو وميسر لعمل آليات السوق إلا أن دور الدولة يبقى ضروريا للاعتراف ولتجسيم الحقوق الاقتصادية والثقافية والبيئية. ذلك أن آليات السوق تبقى دائما محملة بمخاطر تنامي الاقصاء والتهميش والفوارق الاقتصادية التي تقود من جانبها الى الاقصاء والتهميش السياسي والثقافي. حيث أن السوق يقوم بدورين أساسيين.من جهة يحقق الانسجام (Rôle d'homogénéisateur) بين السلوكيات والآليات الاجتماعية ويحولها الى علاقات عرض وطلب ومن جهة أخرى يقود الى اقصاء (Rôle d'exclusion) العارضين غير القادرين على المنافسة والطالبين الذين لا تتوفر لديهم القدرة الشرائية لدخول السوق.

ونفس هذا الدور يقوم به السوق في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. من جهة يمكن السوق من تحرير المجال (espace) عبر ازاحة الحواجز المؤسساتية التي تعوق حركة تنقل البضائع والسلع ورأس المال والمؤسسات والأفراد مستفيدا في ظل العولمة النيوليبيرالية بالتطورات السريعة في مجال النقل والتواصل الاعلامي ومن جهة أخرى يساهم في تعميق الفوارق بين البلدان وبين مكونات نفس المجال الوطني خاصة بين الجهات المرتبطة بالسوق العالمية والقادرة على تزويد هذه السوق بالسلع والخدمات والمتمتعة بقدرة شرائية تسمح لها بالتوريد واستقطاب رأس المال الأجنبي من جهة والبلدان أو الجهات داخل نفس البلد غير القادرة على الارتباط بالسوق العالمية وتكثيف وتنويع عرضها وطلبها أي صادراتها وواردتها.

ومن هذا المنطلق فان السوق تساهم بصفة عضوية وآلية في الاقصاء والتهميش وارتفاع الفوارق بين الأفراد والفئات الاجتماعية والجهات والبلدان ويحتم وجود مؤسسات قادرة على القيام بالدور التعديلي لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من جهة وضمان تماسك النسيج الاجتماعي من جهة أخرى.

كما أنه يجدر التذكير بمحدودية منطق السوق الناتجة كذلك عن طبيعة الفاعلين الاقتصاديين الذين لا يمكن اعتبارهم كما يذهب اليه الفكر النيوليبيرالي كأطراف نكرة خاضعة لمنطق التبادل السلعي بل هي أطراف متجذرة في مجتمعات لها خصوصياتها التاريخية والثقافية وتركيباتها الاجتماعية ومفهومها وترتيبها للسلطة. وبالتالي الاكتفاء باعتماد علاقات سلعية سوقية (Relations de marché) لا يمكّن من فهم حركية وتطور المجتمعات كما أن السياسات الاقتصادية القائمة على الآليات السلعية لا يمكن أن يكون مصيرها إلا الفشل.

وبالتالي السياسات الوطنية والدولية على السواء[4] التي تكتفي بتحرير الأسواق قصد دفع نسق المبادلات والنمو لا يمكن لها إلا أن تزيد من تهميش الأطراف (سواء كانت أفرادا أو جهات أو بلدانا) الأكثر هشاشة اقتصاديا واجتماعيا (فلاحين صغار، حرفيين، تجار صغار، عمال منعدمي الكفاءة أو متحصلين على كفاءة ضعيفة الخ...)

ومثل هذا الاكتفاء قاد الى ارتفاع مهول للفوارق الاجتماعية على كل المستويات والى تقلص حجم الطبقات الوسطى في عديد المجتمعات والى زيادة تهميش عديد الفئات الاجتماعية وتنامي الاقصاء الاقتصادي (انظر تقرير لمنظمة Oxfam) وبروز قوى سياسية متطرفة عنصرية متحاملة على المهاجرين ومناهضة للمنطق التحرري في المجالات الاقتصادية التجارية منها والمالية.

مثل هذه التطورات تشير الى أن مرحلة العولمة النيولبرالية تمر بمواجهات أصبحت متنوعة ومتعددة منها القديمة اليسارية المناهضة للعولمة النيولبرالية و"المنادية بعالم آخر ممكن" ومنها الحديثة نسبيا المتمثلة في قوى يمينية وشعبوية صاعدة والمنادية بالقومية والحمائية والانعزالية.

في ظل هذه التطورات نلاحظ رجوعا متصاعدا للاقتصاد السياسي الذي ينطلق من نواقص واختلالات السوق ومن دور العقود والقوانين. بجانب دور الأسعار ليؤكد على الدور الأساسي للمؤسسات[5] وضرورة عدم الاقتصار على الأسعار ودورها في تنظيم وتعديل الدورة الاقتصادية. كما نلاحظ اعادة الاعتبار لدور الدولة والمؤسسات خاصة في تنظيم وتعديل السوق من جهة ولدور الحوكمة الرشيدة في تشغيل آليات السوق من جهة أخرى.

وقد دفعت هذه التطورات البنك العالمي الى التأكيد على خمسة أدوار أساسية للدولة متمثلة في:

- اقامة منظومة قوانين
- اعتماد سياسات غير قائمة على التمييز
- الاستثمار في الخدمات الأساسية وفي البنية التحتية
- العناية بالمحيط وحمايته
- دعم العدالة الاجتماعية

[4] مثال الوصفات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي للبلدان النامية أو عروض الاتحاد الاوروبي المتمثلة في تحرير شامل ومعمق للمبادلات ALECA

[5] القوانين والإجراءات وضبط قوانين اللعبة يعتبر هام حيث يمكن من الحد من المخاطر ومن التكهن قدر الامكان بالتوقعات المستقبلية ومن الرفع من مصداقية السياسات المتبعة. وبالتالي فان القوانين والقوانين المعتمدة تعتبر بمثابة العقود الملزمة للأطراف.

بجانب ذلك نشير الى الدور الهام الذي لعبه جوزيف ستيقلتز (Joseph Stiglitz) فيما يخص نقد الوصفات الجاهزة لصندوق النقد الدولي في اطار ما يسمى "بوفاق واشنطن" من جهة وفي مجال تجديد اقتصاد التنمية من جهة أخرى. أما بول قرقمان (Paul Krugman) المتحصل كذلك على شهادة نوبل سنة2008 كان له الفضل في اعادة الاعتبار لمكانة المجال في الفكر الاقتصادي وفي السياسات العمومية.

اجمالا، فان الحركة الفكرية الحديثة في مجال الاقتصاد خصوصا وعلم الاجتماع عموما تشير بكل وضوح ان الركائز النظرية الليبرالية تؤكد محدودية اعتماد مفهوم للمجتمعات قائم على السوق والمؤسسات الجزئية(micro – organisation) . حيث أنه لا مفر لدور المؤسسات الكلية والمنظمات والدولة لتمكين السوق من القيام بدوره. كما ذكر بذلك رايش (Reich, R1993) احد أهم المستشارين الاقتصاديين سابقا لبيل كلينتون Bill Clinton فان السوق ليس بكيان نازل من السماء بل هي مؤسسة من صنع الانسان يكيّفها ويوظفها هذا الأخير في اطار موازين قوى معينة داخل مجتمع له خصوصياته الاجتماعية وأهدافه التنموية. وبالتالي يتطلب تحليل المسارات التنموية تسليط الأضواء من زوايا متعددة تفرض الأخذ بعين الاعتبار السوق والدولة والفضاء العائلي (l'économie domestique) والمنظمات والمؤسسات. علما أن هذه الأخيرة تلعب دورا محوريا في المسارات التنموية نظرا لدورها في خلق الاطار القادر على الحد من الضبابية وعدم اليقين بالمستقبل ويسمح للأطراف الاقتصادية بالقيام بتكهنات (anticipation) طويلة المدى وبتقييم المخاطر عند الاستثمار كما يضمن مصداقية الاجراءات والقرارات. مثل هذه الأدوار أصبحت تعتبر ذات أهمية تساوي أهمية الرجوع الى حقيقة الأسعار.

هذه التطورات على مستوى تجديد الفكر الاقتصادي الليبرالي لها انعكاسات هامة على مستوى السياسات الاقتصادية. ذلك أن الجدل القائم بصفة مستمرة حول الدولة والسوق عرف تطورا متميزا على أصعدة مختلفة في اتجاه:

- ضرورة التخلي عن التمشي الاقصائي الذي يعتبر العلاقة بين الدولة والسوق علاقة تنافسية بالأساس وتحتم الاختيار بين الدولة والسوق عند ضبط السياسات الاقتصادية وتعويضه بتمشي تكاملي يعطي أكثر دعم ودفع للمسار التنموي
- التخلي على المنطق الدغمائي الذي يعتبر أن الرجوع الى قوانين السوق يحد بصفة آلية وحتمية من اختلالات السياسات العمومية ويضمن الجدوى والنجاعة الاقتصادية والاجتماعية

- اقتصاد السوق لا يمكن أن يكون له جدوى إلا مع دولة قوية قادرة على خلق مناخ مؤسساتي مشجع ومع مؤسسات اقتصادية تعتمد على منطق الاستثمارات المنتجة في المدى البعيد ومع وفاق اجتماعي يعتمد آليات التوزيع الأولى للحقوق وللسلطة
- مفهوم التنمية يجب ان لا يقتصر على محاولة التقليد الأعمى لتجارب البلدان المصنعة ولا يكتفي بالبحث عن تحسين التوازنات المالية الكلية بل يجب أن تكون التنمية شاملة مستدامة عادلة وديمقراطية قائمة على تطوير وتغيير مستمر للمجتمعات.
- التخلي عن المفهوم التقني والفني والبيروقراطي للتنمية المقتصر على البحث عن أحسن نماذج لتخطيط التنمية وأحسن سياسات أسعار وتجارة وأحسن اطار للتوازنات الكلية الاقتصادية المدعمة لمسار النمو مع اهمال كلي لقضايا تشريك المواطن في مسار التنمية. وهذا الاهمال ناتج عن فكرة سادت خلال سنوات طويلة تدعي أن هناك تحكيم واختيار بين النمو والديمقراطية والحال أن التنمية التشاركية تبقى الأضمن كما تثبتها عديد الدراسات في هذا المجال.

انطلاقا من التطورات والمتغيرات التي تخص تطلعات الشعوب الثائرة وتعثرات المرحلة الحالية وما تشهده من تدهور للأوضاع الاقتصادية وبالاعتماد على الافاق الجديدة التي تفتحها الحركة الفكرية الحالية في المجال الاقتصادي خصوصا وفي مجال العلوم الاجتماعية عموما ستتعرض هاته الدراسة بالتحليل الى المحاور التالية التي تهم اشكالية البحث عن بديل تنموي:

المحور الأول الذي سنتعرض اليه في البداية سيخص تشخيص الاختلالات التي تميز النمط الليبرالي التنموي الحالي والتي كانت سببا بصفة مباشرة في تفاقم ظاهرة التفاوت الجهوي والاجتماعي وانتشار أنماط تشغيل هشة مع تراجع الخدمات الاجتماعية عامة. كما سيتم في هذا المحور التعرض الى التكلفة المتصاعدة لنمط التنمية الحالي والناتجة عن اعتماد مفرط لسياسات اغراق في مختلف الميادين وعدم تناغمه مع متطلبات مرحلة الانتقال الديمقراطي ومقتضيات تحقيق الانتعاش الاقتصادي على المدى القصير وضرورة تجاوز نسق النمو المسجل قبل الثورة على المدى الطويل لتحسين التوازنات الحقيقية ومجابهة التحديات المتصاعدة.

في المحور الثاني سنتعرض الى الشروط الأساسية التي يجب توفيرها لبلورة بديل تنموي يكون في مستوى التحديات والرهانات المطروحة. وهذه الشروط تتمثل في ضرورة التخلص من المفاهيم والفرضيات الفكرية ذات الصبغة الدغمائية والبعد الايديولوجي التي كانت ولا تزال وراء تشكل النمط التنموي النيوليبرالي الحالي. ومن هذا المنطلق فان البحث عن بديل يتطلب بالأساس إعادة الاعتبار للتمشي الإرادي

ولقيم التضامن والتكافل والحرص على استقلالية القرار الوطني طبقا لما تتطلبه المصلحة الوطنية. وهنا يجب التأكيد على أن التمشي الإرادي لا يتنافى مع حرية المبادرة ومع اقتصاد السوق على شرط أن لا يجعل من السوق معطى مسقط ومبهم يتجاوز إرادة الإنسان. لأن السوق، كما أشرنا اليه سابقا، تبقى في آخر المطاف مؤسسة من صنع الإنسان يجب تكييفها وتنظيمها وتقنينها وتوظيفها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والمصالح الوطنية المحددة طبقا لتمشي إرادي ديمقراطي. ولنا في دول كألمانيا والدنمارك والنرويج والسويد، الخ ... أحسن الأمثلة المعتمدة للتمشي الإرادي التوافقي والتضامني في ظل اقتصاد قائم على الحرية والمبادرة الفردية والمنافسة والانفتاح على السوق العالمية.

كما أن التمشي الإرادي لا يعني إعادة إحياء تجربة ما قبل الإصلاح الهيكلي أو تجربة الستينات كما يحلو لبعض الأطراف الترويج له قصد مواجهة كل تمشي إرادي وإصلاحي جدي يهدد مصالحهم المكتسبة جلها في ظل الدولة وتقربهم منها طوال سنوات للتمتع بامتيازات مجحفة مقابل ولاءات مخجلة. ونفس هذه الأطراف نجدها اليوم مناصرة ومتحمسة للإصلاحات المملاة من طرف المؤسسات العالمية والهادفة كلها إلى تقزيم دور الدولة والتصدي لكل تمشي إرادي يهدف إلى الدفاع عن استقلال القرار الوطني ويطمح إلى بناء بديل تنموي يتناغم مع الطموحات الشعبية والمصالح الوطنية.

إلا أن اعتماد تمشي إرادي حتى يكون عملي ويتجاوز الشعارات والأوهام يتطلب كما أشرنا الى ذلك إنجاز شرطين أساسيين اثنين:

الشرط الأول: يتمثل في التعامل الواقعي البراغماتي مع عديد المسلمات والمعتقدات التي يقع الترويج لها من طرف الفكر النيوليبرالي المهيمن إلى حد الآن رغم نتائجه الهزيلة على أرض الواقع والأزمات المتكررة التي قاد إليها والحراك الاجتماعي المستمر الذي يميز كل الشعوب والقارات بدون استثناء. وهذا التعامل الواقعي يمر عبر :

- التخلي عن مبدأ حياد الدولة (A.Bedoui 2006) الذي كان سببا في التخلي بالأساس عن السياسات القطاعية وسياسات إعادة توزيع الثروة مما أدى إلى عديد السلبيات والاختلالات والتناقضات التي تعرضنا إليها في المحور الأول الذي يخص التشخيص.
- عدم الاكتفاء باستغلال الميزات التفاضلية القارة الذي أدى إليه المنطق السلعي في ظل التخلي عن السياسات القطاعية والحرص على بناء امتيازات تفاضلية ديناميكية تضمن تنويع وتوسيع وتكثيف النسيج الاقتصادي وتحسين موقع تونس في الاقتصاد العالمي.

- تجاوز مبدأ المرونة القائم على اعتبار الأجير مجرد عنصر إنتاج يقع استعماله والتخلي عنه حسب ظروف المؤسسة والاقتصاد المحلي والعالمي. في إطار استعمال التشغيل والأجور كمتغيرات تعديلية للدورة الاقتصادية. وهذا التجاوز يمكن إنجازه عبر إقامة منظومة تأجير وتكوين وحماية اجتماعية متكاملة تضمن اعتبار الأجراء كموارد بشرية وقوة عمل يجب حمايتها من خلال مرافقة مساراتها المهنية وتطويرها طبقا للمقتضيات الاقتصادية الظرفية والمستقبلية مع مراعاة التوازن بين مصالح كل الأطراف المساهمة في تطوير المؤسسات والاقتصاد.
- التخلي عن بعض المفاهيم المغلوطة مثل مفهوم الأمن الغذائي القائم على الاكتفاء بتحقيق التوازن بين تصدير وتوريد المواد الغذائية.

الشرط الثاني: يخص ضرورة إصلاح الدولة عبر إعادة النظر في علاقاتها مع المجتمع والاقتصاد والفضاء والمحيط في الاتجاهات التالية:

- إصلاح علاقات الدولة مع المجتمع يجب أن يمر عبر التخلي عن المعادلة السائدة إلى حد الآن والقائمة على الولاءات مقابل الامتيازات وتعويضها بمعادلة قائمة على الحقوق مقابل الواجبات في إطار احترام الحريات وتشجيع المبادرة والكفاءات والإبداع وإقامة علاقات تعاون وتشارك وتعاقد مع مكونات المجتمع لانجاز الأهداف الوطنية والحرص على الرفع من أداء الإدارة العمومية واحترام استقلال القضاء واعتماد الشفافية والخضوع للمراقبة والمحاسبة والمساءلة.
- من جانبه يمر إصلاح علاقات الدولة مع الاقتصاد عبر إعادة الاعتبار للسياسات القطاعية وسياسات إعادة توزيع المداخيل والثروة طبقا لنظرة إستراتيجية تعتمد مقاييس مضبوطة وأهداف واضحة وآجال محددة في إطار علاقات تعاقدية مع القطاع الخاص يتمتع هذا الأخير بمقتضاها بامتيازات محدودة الزمن ومقابل التزامات واضحة ومحاسبة لاحقة. ولإثراء النسيج المؤسساتي ومنظومة الإنتاج من الضروري في المرحلة الحالية العمل على دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر التشجيع على بعث التعاضديات والتعاونيات وشركات خدمات لا تبحث عن الربح فقط بل تراعي كذلك الحاجيات الاجتماعية والمصلحة العامة وتدعيم الجمعيات ذات البعد التنموي واعتماد هذا الاقتصاد لتنظيم عديد الأنشطة خاصة المنتجة المنتمية للاقتصاد الموازي غير المنظم قصد إدماجها في الاقتصاد المنظم مع الحرص على إقامة علاقات تكامل وتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الاجتماعي التضامني. ولتيسير هذا التعاون والتكامل وإبعاده على المنطق البيروقراطي من المفيد بعث مجمع القطاع العام (holding) يضم

كل المؤسسات العمومية ويتمتع بهامش كبير من الاستقلالية الإدارية والمالية وتكون محاسبته لاحقة. ويقع اعتماد هذا المجمع لتحقيق أهداف السياسات القطاعية في إطار سياسات تعاقدية مع القطاع الخاص والقطاع التضامني.

- أما إصلاح علاقات الدولة بالفضاء والمجال (Espace) فإنه يمر عبر إعادة انتشار الدولة في إطار اللامركزية واللامحورية يضمن إرساء ديمقراطية محلية تشاركية يقع بمقتضاها تحويل عديد الصلاحيات والموارد المركزية لفائدة سلط محلية وجهوية يقع انتخابها بصفة ديمقراطية. وفي هذا الإطار من المفروض إعادة النظر في التقسيم الترابي الحالي القائم على الولايات التي وقع بعثها بالأساس من منطلق أمني يضمن محاصرة ومراقبة إدارية وأمنية مرتفعة والعمل على بعث مناطق واسعة ومتكاملة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والترابية. وانطلاقا من التقسيم الجديد يجب إعادة النظر في سياسات التهيئة الترابية.
- أما في ما يخص علاقات الدولة مع المحيط (environnement) فيجب أن تقوم وتهدف إلى بناء نمط تنموي مستديم يقطع مع التبذير وسوء استغلال الموارد غير المتجددة الذي يميز المنوال التنموي الحالي. حيث عرفت الموارد الطبيعية على امتداد السنوات الفارطة ضغوطات كبرى أصبحت تهدد ديمومتها رافقها انتشار الفضلات بأنواعها وإتلاف جزء هام من الغطاء الغابي وتدهور نوعية التربة جراء الانجراف والتصحر واستنزاف المائدة المائية التي فاق استغلالها 140 % في بعض المناطق إلى جانب سوء التصرف في عديد الثروات الطبيعية الأخرى كالبترول والغاز والفسفاط، الخ.

وإجمالا بلغت كلفة التدهور البيئي في العشرية الحالية قرابة 2,7 % من الناتج المحلي الخام نتيجة لأنماط الإنتاج والاستهلاك وغياب الحوكمة الرشيدة مما أدى إلى سوء التصرف في استهلاك الطاقة والماء وإلى توسع عمراني مفرط وعشوائي.

المحور الثالث سيركز انطلاقا من تشخيص النسيج الاقتصادي الحالي على القاعدة المنتجة للثروة والذي سيقوم على أساسها البديل التنموي المنشود وأهم التحولات المطلوبة لتشكل نسيج اقتصادي متطور لتحقيق تنمية مستدامة. والمطلوب في هذا المجال الانتقال من نمط نمو توسعي الى نمط نمو مكثف ومن نسيج اقتصادي مفكك ومشتت الى نسيج متماسك، مندمج ومتكامل قطاعيا وترابيا ومن اقتصاد قاتم (Brune) الى اقتصاد أخضر تتمحور حوله القاعدة الانتاجية البديلة في اطار سياسات قطاعية تعمل على تحقيق التحولات الآتية:

في القطاع الفلاحي : من الضروري الانطلاق من تجاوز المفهوم الحالي للاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي القائم على الاكتفاء بتحقيق توازن الميزان التجاري الغذائي وعلى تقسيم دولي للعمل الفلاحي جعل من تونس بلدا موردا لجانب هام من مكونات الاكلة الرئيسية (plat de résistance) الناتجة عن التقاليد الغذائية المحلية (حبوب ومشتاقات، خضر ، باقوليات، حليب، لحوم... بالنسبة للإنسان وعديد مكونات العلف بالنسبة للحيوان) مقابل تصدير منتوجات فلاحية تمثل مكونات المقبلات (hors d'œuvre) والحلويات (dessert) وتتطلب توريد عديد عناصر الإنتاج (من بذور غير متجددة (hybrides) وادوية ومبيدات) واستعمال مكثف للماء الذي يمثل عنصر انتاج نادر للغاية كما لا يتم تصدير هذه المنتوجات مع اعفائها من المعاليم الجمروقية الا في حدود كميات معينة وفي فترات قصيرة تتزامن مع فترات انعدام الإنتاج(période de soudure) في الاتحاد الأوروبي؟

وتجاوز المفهوم المشار اليه سابقا يتطلب اعتماد مفهوم بديل قائم على السيادة الغذائية وحريص على التحكم في انتاج اهم مكونات الاكلة الرئيسية للإنسان والحيوان خاصة القمح الليّن، القمح الصلب، الشعير، الذرة، والصوجة، ونبتة الفصة... والحليب والبقولات والخضر واللحوم مع إعطاء الأولية في مجال توظيف الموارد البشرية والمالية والعلمية والمائية والمساحات الزراعية لهذه الأنشطة المنتجة لمثل هذه المكونات من جهة والاكتفاء بتصدير الفاكه والخضروات اللافصلية القائمة على امتيازات تفاضلية واضحة تتميز بتحقيق قيمة مضافة عالية ومردود مالي هام من جهة أخرى، مع الحرص على تثمين صادراتنا التقليدية في اتجاه تعليب أكثر لزيت الزيتون والعناية أكثر بإنتاج التمور والقوارص مع تنويع الأسواق والعمل على خلق علامة تجارية تونسية تبرز مكانة المنتوج التونسي في الأسواق العالمية.

مثل هذا التوجه من شانه ان يمكن من حسن استغلال وتوظيف الماء الذي يمثل عنصرا نادرا (علما ان الفلاحة تستهلك حوالي 80% من الموارد المائية) كما يمكن من تحسين هام لتوازنات الميزان التجاري الغذائي الذي يعاني من عجز كبير في قطاع الحبوب بالخصوص. اجمالا مثل هذا التوجه من شانه ان يدعم عمليا بصفة ملموسة السيادة الوطنية في مجال حيوي للغاية.

في مجال الصناعة : يجب الانطلاق من ضرورة تجاوز ظاهرة خطيرة لها انعكاسات سلبية كبيرة على النسيج الاقتصادي ككل وعلى مسار التنمية عموما والمتمثلة في تراجع التصنيع وخصوصا الانتكاس المخجل لعديد الصناعات الاستراتيجية على راسها الحديد والفولاذ (sidérurgie) مع الحرص على تجاوز تهميش القطاعات المنتجة للثروة المادية عموما. وهذا التمشي يتطلب العمل على تنويع الإنتاج وعدم الاقتصار على الصناعات التركيبية (montage) والصناعات القائمة على المناولة والمتميزة باستعمال

مكثف ليد عاملة قليلة الكفاءة في اطار تقسيم دولي للعمل مكتفي بتعبئة الامتيازات التفاضلية القارة. وهذا التحول الهيكلي يتطلب بالأساس إعادة النظر في عديد الاختيارات والاوليات في كل المجالات من أهمها:

- الحرص على بناء امتيازات تفاضلية حركية وعدم الاقتصار على استغلال الامتيازات القارة.
- الحرص على اندماج منظومة الإنتاج عبر بناء سلسلات انتاج تضمن التقاطع بين البعد القطاعي والبعد الترابي.
- عدم الاقتصار على التقسيم الترابي الحالي وفي هذا الصدد ستعمل الدراسات التي تعنى بالجانب الجهوي في مشروع البديل التنموي على إعادة النظر في التقسيم الترابي يقوم على بعث خمسة جهات تكون اكثر تنوعا واكثر قدرة على احتضان منظومة انتاج متكاملة ومندمجة قائمة على بناء سلسلات انتاج في عديد الميادين انطلاقا من الامتيازات التفاضلية لهذه الجهات الخمس وقادرة على خلق حركية تنموية مستدامة تمكن من القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية وتكريس البعد الجهوي للبديل التنموي.
- تشكل هذا التقسيم الترابي الجديد يتطلب إعادة النظر في منوال التهيئة الترابية والعمرانية مع الحرص على تركيز بنية تحتية افقية شرق- غرب وعدم الاقتصار على بنية تحتية شمال – جنوب بجاب العمل على تكوين شبكة من المدن المتوسطة لتدعيم عنصر القرب (proximité) وابراز البعد المحلي داخل الجهة وتسهيل استغلال الامتيازات التفاضلية لكل أجزاء الجهات.
- العمل على إعطاء الأولوية للنقل الحديدي في اطار الحرص على انجاز تنمية مستدامة تسمح بالتحكم في استعمال الطاقة وحسن استعمال الموارد المالية وتحرص على الحد من التلوث مع التركيز على تحسين المسالك الفلاحية في اطار النهوض بالفلاحة والمناطق الريفية وتحقيق نسبة اندماج اعلى لهذه القطاعات والمناطق في الدورة الاقتصادية.

<u>في مجال الخدمات:</u> من الضروري العمل على تجاوز التطور الحاصل لقطاع خدمات منفصل نسبيا على تطور القطاعات المنتجة للثروة المادية وهذا يتطلب تدعيم قطاع خدمات مرتبط ارتباطا متينا ووثيقا بحركية متجددة للقطاعات المنتجة حتى لا يقتصر قطاع الخدمات على توفير ملجأ للذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالقطاعات المنتجة أو لأن هذه القطاعات تشكوا من عديد الاشكاليات والتراجع على مستوى حيويتها. وهذا الترابط القطاعي ضروري لخلق تكامل وتحسين نسق الانتاجية وتوفير العمل اللائق والمستقر.

والمعلوم أن قطاع الخدمات يمثل قطاعا أكثر حساسية من غيره يتطلب نسبيا موارد بشرية أكثر كفاءة ونسب تأطير عالية كما يتطلب أكثر حرصا على تحقيق الجودة والامتياز والتألق سواء كان ذلك في قطاع الصحة أو التعليم أو النقل أو الأنشطة المرتبطة بتكنولوجيا الاتصال والتواصل وبالاختصاصات الهندسية (Ingénierie) أو السياحة أو الخدمات عن بعد الخ... ولتونس عديد الامتيازات التفاضلية في عدد كبير من الأنشطة وعراقة وخبرة في البعض منها كالسياحة والصحة والنقل والتعليم والاختصاصات الهندسية. إلا أنه في الفترة الأخيرة تكاد أن تعاني كل هذه الأنشطة من انتكاسات خطيرة تمس من سمعتها وإشعاعها ودورها الريادي. ويكفي التذكير في هذا المجال بما آلت اليه الخطوط الجوية التونسية والنقل البري وقطاع الصحة وكوارثه المتعددة وتراجع جودة ومستوى التعليم وتراجع جودة الخدمات في القطاع السياحي مع تكاثر اشكالياته... وقطاع السياحة يمثل أحسن مثال للدلالة على ضعف ارتباط هذا القطاع (الذي يمثل احدى أهم مكونات قطاع الخدمات) منذ بداية بعثه بالقطاعات المنتجة ومن أهمها آنذاك قطاع الصناعات التقليدية.

المحور الرابع يهم موضوع المؤسسات نظرا للأهمية المحورية لدور المؤسسات في تأطير وتوفير مناخ الأعمال المشجع وفي تدعيم مسار التنمية. الى جانب توفير عناصر انتاج ملائمة وبنية تحتية متطورة. وفي هذا الصدد سيقع التأكيد كما أشرنا اليه سابقا على ضرورة اعادة الاعتبار لدور الدولة خاصة في مجال السياسات القطاعية واعادة توزيع الثروة مع الحرص على القيام باصلاحات جوهرية لعلاقة الدولة مع المجتمع والاقتصاد والمجال والمحيط وفي مجال العلاقات الدولية. ذلك أنه في اطار نمط النمو التوسعي كانت الدولة دوما حريصة على نفي وتهميش الفرد والمبادرة الفردية والحريات والحقوق السياسية والمنظمات المهنية والجمعيات الحقوقية والمجال والمحيط مع عدم حسن استغلال العلاقات الدولية في مجال التنمية وهذا التهميش تمثل في:

- تهميش الفرد والمبادرة الفردية لصالح منظومة بيروقراطية وتكنوقراطية (خاصة في فترة الستينات)
- تهميش المنظمات المهنية مع اعتبارها امتدادا للحزب الحاكم (خاصة في فترة الستينات)
- تهميش المجال (Espace) عبر اعتماد نظام سياسي رئاسي مركزي ومحوري جامع لكل السلط (كامل الفترة حتى سنة 2010)
- تهميش المحيط (Environnement) مع الاكتفاء بإجراءات استعراضية (اقامة شوارع بيئة داخل المدن) وموسمية (القيام بحملات نظافة ومقاومة الحشرات والروائح الكريهة وتنظيف الشواطئ في المواسم السياحية وفصل الصيف)

- تهميش الحريات وحقوق الانسان والمنظمات الحقوقية (في فترة ما قبل 2010) مقابل الادعاء باعطاء الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق نسق نمو متميز من طرف الدولة المهيمنة على كل مفاصل المجتمع.
- في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بقيت الدولة دوما مسايرة لمنطق هيمنة الرأس مال العالمي وللتقسيم الدولي للعمل السائد وغير حريصة على مراوغة ومفاوضة الضغوطات العالمية الهيكلية منها والمؤسساتية وغير باحثة على الاستغلال الأقصى للهامش المتبقي وللتناقضات الدولية قصد توظيف العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة الأهداف التنموية وحسن استغلال كل الفرص المتاحة في المنظومة الدولية. الى جانب اعادة الاعتبار للدولة مع ضرورة القيام بإصلاحها من داخلها (عبر اعادة انتشارها أفقيا وعموديا وإعادة النظر في هيكلتها وفي علاقاتها الداخلية بين مختلف المصالح وفي طريقة توظيفها للموارد العمومية...) وعلى مستوى علاقاتها مع المجالات سابقة الذكر، يجب كذلك الحرص على تمتين وتنويع النسيج المؤسساتي عبر:

- تدعيم المؤسسات المحلية والجهوية
- تجميع الشركات العمومية في اطار مجمع Holding قائم على التصرف الذاتي وملتزم بالمساهمة في انجاز السياسات القطاعية (الصناعية والفلاحية والخدماتية) وبتوفير الخدمات الأساسية بأسعار مناسبة وجودة محترمة بالاعتماد على منظومة أسعار تسمح بالتوفيق بين الجدوى الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية (péréquation des prix) مع عدم الاخلال بالتوازن العام المالي في مستوى المجمع.
- تنظيم القطاع غير المنظم وتمتين علاقاته بالقطاع المنظم خاصة في ميدان الأنشطة المنتجة مع فرض كراس شروط على الأنشطة غير المنظمة لضمان العمل اللائق وجودة الخدمات والسلع وتوفير برامج تكوين ورسكلة للرفع من كفاءة ومهنية الناشطين بهذا القطاع مع اسناد شهادات مهنية وحرفية للمستفيدين تؤهلهم للتعامل مع القطاع المنظم والاستفادة من الخدمات البنكية والإدارية.
- النهوض بالاقتصاد الاجتماعي التضامني قصد اثراء النسيج الاقتصادي والمؤسساتي وتغذية روح التضامن المنتج للثروة مع دعم المسألة الاجتماعية. ويمكن لهذا الاقتصاد أن يمثل الاطار الأمثل لتنظيم القطاع غير المنظم. لكن النهوض بهذا القطاع يتطلب عديد الاجراءات من أهمها اعتماد منظومة تشريعية ملائمة ومنظومة تمويل محفزة والقيام بحملة اعلامية متواصلة للتعريف بمميزات وامتيازات هذا النوع من الاقتصاد مع توفير برنامج خاص للتكوين في مجال الادارة والتصرف

والمعاملات التجارية والمالية والتسويق بالخصوص مع توفير الاحاطة والمرافقة لمن يقدمون على الانخراط في مثل هذه التجربة.

المحور الخامس سيقع التعرض بالتحليل لسياسات توزيع وإعادة توزيع الثروة انطلاقا من بديل تنموي يجعل من العمل والمسألة الاجتماعية عنصرا محوريا يلعب دور المحرك للتنمية وفي نفس الوقت الغاية منها وهدفها ولا يكتفي بمعالجة المسألة الاجتماعية على هامش النمو ولهدف تلطيف أو الحد من الانعكاسات السلبية للاختيارات النيوليبرالية وتمريرها بطريقة انسانية (visage humain) كما يجري به العمل الى حد الآن. ولتحقيق ذلك يجب تجاوز المفهوم الذي يعتبر العمل مجرد عنصر انتاج مشابه لكل العناصر الأخرى وسلعة من جملة السلع ومن هذا المنطلق يجب أن يخضع سعرها للمرونة حتى يتحدد على قاعدة العرض والطلب ولا يتسبب في تفاقم البطالة. كما يجب تجاوز القواعد الأساسية لاقتصاد الرفاهة (l'économie de bien être) حتى يقع تطوير العلاقات المهنية ورد الاعتبار للعمل والنهوض بالمسألة الاجتماعية وجعلها عنصرا محوريا للتنمية. ومن هذا المنطلق يجب أن يكون رد الاعتبار للعمل والنهوض بالمسألة الاجتماعية **حريص على تجاوز التمشي المركزي وتطوير العلاقات المهنية داخل المؤسسات** وعلى مستوى القطاعات وعلى **تجاوز التمشي القائم على تجزئة مكونات المسألة الاجتماعية** عبر العمل على بناء منظومة متكاملة بين التشغيل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني المستمر قادرة على ضمان ومواكبة المسارات المهنية للعمال وعلى تجاوز التمشي القائم على اعتماد سياسات اعادة توزيع الثروة مهملة لقضايا انتاج الثروة والنهوض بالإنتاجية ومكتفئة بتوزيع موارد ريعية غير متجددة أو هشة لا تضمن الاستمرار وتطوير المسألة الاجتماعية.

ولإقامة سياسات إعادة توزيع نشيطة وعادلة من الضروري الإسراع باعتماد اصلاح جبائي جريء حريص على توزيع العبء الجبائي بصفة شاملة عبر ضرورة اخضاع الاقتصاد غير المنظم للمساهمة في المجهود الجبائي خاصة وان هذا الاقتصاد اصبح يحتكر نسبة هامة ومتصاعدة من الثروة اضافة الى ضرورة العمل على مقاومة التهرب الجبائي وتهريب الأموال الى الخارج الذي اصبح يمثل ظاهرة هامة وخطيرة ومن شانها إعاقة المسار التنموي. كما أن توزيع العبء يجب أن يقع بصفة عادلة عبر مراعاة نصيب كل فئة اجتماعية من الثروة ومن الملكية . ومن المفروض اعتماد إجراءات استثنائية لتطبيق مثل هذه السياسات التي ستوفر حتما إمكانيات جبائية هامة تمكن من توسيع مجالات تدخل الدولة خاصة التي تخص نفقات التنمية في اطار إعادة الاعتبار للسياسات القطاعية والرفع من النفقات الاجتماعية مع

التركيز على اهم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتكوين المهني والحماية الاجتماعية التي ستحضى بعناية خاصة في الدراسات المنجزة

المحور السادس يخص العلاقات الدولية وحسن استغلالها وتوظيفها لخدمة التنمية. وفي هذا المجال وانطلاقا من تقييم موجز لنتائج الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المتعددة وللعرض الأوروبي الأخير حول مشروع تحرير المبادلات الشامل والمعمق سنتعرض الى ضرورة تجاوز موقع تونس في تقسيم دولي للعمل تقليدي مع تنويع الصادرات والجهات المتعامل معها والحرص على خلق توازن بين الصادرات والطلب الداخلي قصد حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة للأسواق العالمية المتكررة في ظل العولمة النيوليبرالية والحفاظ على حد أدنى للطلب الداخلي لدعم المسار التنموي وتفادي التذبذب الحاد لنسق النمو. كما سيقع في هذا المحور التعرض بالتحليل النقدي الى العرض الأوروبي الذي يخص مشروع التبادل الحر الشامل والمعمق قصد تقديم مقترحات من شأنها تجديد علاقاتنا مع هذا الفضاء بصفة تمكن من تحقيق علاقات قائمة على الشمولية ولا تكتفي بالجوانب التجارية وعلى المنفعة المتبادلة وتطوير الحقوق الاقتصادية والثقافية والبيئية وعلى التأكيد على حق التنمية المستدامة وإدخال عناصر ملزمة في هذا المجال. ولتحقيق ذلك من المفروض أن يتجاوز الاتحاد الأوروبي **أولا** المنطق الذي يعتبر تونس كبلد طرف (périphérique) يقع استغلال موارده البشرية عند الحاجة وموارده الطبيعية وما توفره أسواقه من فرص وآفاق التبادل. **ثانيا** المنطق السلعي (logique marchande) الذي يكتفي بالأساس بالتركيز على تحرير الأنشطة والمجالات الاقتصادية بدون العناية بقضايا جوهرية تخص تحويل التكنولوجيا والنهوض بالعلاقات العلمية والبحوث وإعطاء الأهمية لتدعيم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتأكيد على حق التنمية الشاملة والمستدامة والحق في بيئة نظيفة مع ادخال بنود ملزمة في المجالات المذكورة **وثالثا** المنطق الأمني (logique sécuritaire) الذي أصبح سائدا ومحددا للعلاقات الأوروبية – التونسية. **وعند تجاوز هذه المنطلقات يمكن استغلال الفرص المتاحة من أجل بناء شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي تساهم في تدعيم بديل تنموي واعد.**

وسيتعرض هذا المحور كذلك الى ابراز تكلفة عدم انجاز المغرب الكبير والخسائر المسجلة في عديد المجالات من أهمها تلك التي تخص نسق النمو وحجم المبادلات الخارجية و الموارد العمومية والتشغيل الخ ... كما يجدر الاشارة الى عنصر هام قليلة الدراسات التي تتعرض اليه رغم أهميته البالغة . ذلك أن اتفاقيات الشراكة الثنائية بين بلدان المغرب الكبير والاتحاد الأوروبي أدت الى تأقلم النسيج الاقتصادي لهذه البلدان لمتطلبات السوق الأوروبية مما نتج عنه تصلب (Rigidification) في العلاقات شمال-جنوبية على حساب تطوير العلاقات الجنوبية-جنوبية. علما أن الاندماج الأفقي ضروري للغاية قصد الاستفادة قدر الامكان من الفرص القليلة التي يمكن أن تنتج عن الاندماج العمودي.

ولإعادة احياء مشروع المغرب الكبير يجب اعطاء الأولوية لفتح الحدود الأرضية والتركيز على تنمية المناطق الحدودية والتعاون الاستراتيجي في مجالات حساسة مثل المواجهة المشتركة لإشكاليات الاجهاد المائي (Stress hydrique) والعجز الغذائي والتصحر والمتغيرات المناخية... الخ مع الحرص على التشاور والتنسيق لكي لا يساهم اتفاق التبادل الحر الكامل والعميق (ALECA) في تكريس الطابع العمودي للعلاقات الأوروبية المغاربية وأن يكون هذا الاتفاق داعما ومسرعا للاندماج المغاربي.

فيما يخص العلاقات مع القارة الافريقية وعلى اثر اقامة منطقة تبادل حر افريقية منذ 30 ماي 2019 يجب التأكيد على أن التبادل الحر لا يمثل في أحسن الحالات الا مجرد وسيلة للمساهمة في تحقيق التنمية ولا يمكن له بأية حال أن يمثل التنمية في حد ذاتها التي تتطلب أكثر بكثير من اقامة منطقة تبادل حر. كما أن الأفارقة مطالبون بالحرص على أن لا تكون القارة ا افريقية سلعة من بين السلع ومجرد سوق واسعة لصالح الشركات العالمية. ومن المفروض حسب النظرية الليبرالية السائدة أن تساهم هذه المنطقة في الرفع من نسق نمو الانتاج الافريقي. واذا حصل ذلك يجب الحرص على أن لا يقتصر النمو على الجانب الكمي ولفائدة أقلية ضئيلة. بل يجب اسناد أهمية قصوى للجانب النوعي الهادف الى تحسين جودة المبادلات والعمل والسلع المتبادلة وطرق الانتاج المعتمدة وذلك عبر النهوض بالتجديد والابتكار. بجانب ذلك يجب الحرص على التوزيع العادل للنمو بين البلدان الأعضاء في منطقة التبادل الحر حتى لا تبقى المنطقة مثل عديد المناطق منها العربية كائنا بدون محتوى وبدون مردود يذكر ومهدد بصفة مستمرة بالاندثار.

أما المحور السابع والأخير سيتعرض بالتحليل الى ضرورة تطوير القدرة التمويلية للاقتصاد عبر الرفع من الادخار الوطني خاصة منه الادخار العمومي الذي يتطلب اصلاح جبائي حقيقي شامل لكل الفئات وعادل في مستوى توزيع الأعباء الجبائية وقادر على تمكين الدولة والسلط الجهوية من المساهمة في تحقيق البديل التنموي من جهة وعبر الرفع من قدرات المنظومة البنكية بالخصوص حتى تتمكن من توسيع وتحسين مساهماتها في تمويل الاقتصاد الوطني.

وفي هذا المجال يجب التذكير بخطورة الوضع المتميز بتراجع مهول لنسبة الادخار الوطني التي مرت من 22% سنة 2010 الى 8.2% فقط سنة 2018. ولتجاوز هذا الوضع من الضروري العمل على تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة وتحسين الادخار العمومي كما وقع ذكره سابقا ودعم الادخار البنكي بفضل سياسة نقدية ومالية تمكن من رفع الموارد المالية للبنوك وتطوير قطاع التأمين خاصة منه التأمين على الحياة من خلال تنويع عقود التأمين ومنح الامتيازات الجبائية. بجانب تحسين الادخار الوطني يجب التأكيد على ضرورة الرفع من الاداء البنكي الذي سيستمر على المدى القصير والمتوسط في لعب الدور الأول في ميدان التمويل (يساهم في الوقت الحاضر القطاع البنكي في تحقيق قرابة 80% من تمويل الاقتصاد) علما أن اشكاليات التمويل تمثل أهم عوائق الاستثمار والنمو بالنسبة لأغلب المؤسسات (أنظر منشورات المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية) وقد زادت حدة هذه الاشكاليات بالتزامن مع تراجع ترتيب النظام البنكي التونسي من المرتبة 32 سنة 2010 الى المرتبة 92 سنة 2016 من جملة 189 بلد (أنظر تقارير دافوس). وهذه التطورات تحتم اعتماد اجراءات سريعة على مستوى الحوكمة والتحكم في أسعار الخدمات البنكية وبعث بنوك تعاونية والتشجيع على احداث تعاضديات التمويل التشاركي والتضامني من

قبل المنظمات الاجتماعية والتضامنية. بجانب اعادة النظر في طرق عمل هياكل التمويل الصغرى في اتجاه أكثر شفافية ونجاعة وتنقيح القانون الحالي للبنوك والعودة لتمتيع الأنشطة ذات الأولوية بنسب فائدة منخفضة انطلاقا من سياسات قطاعية تعمل على خلق امتيازات تفاضلية حركية وتنويع الأنشطة والرفع من نسبة اندماج النسيج الاقتصادي.

بجانب ذلك من الضروري ترشيد اللجوء الى التمويل الخارجي في اتجاه الحد من التداين الخارجي عبر الرفع من نسبة الادخار الوطني وفي اتجاه العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو تحقيق أولويات السياسات القطاعية وتشجيع هذه الاستثمارات على اعادة استثمار مرابيحها محليا.

كل هذه المحاور وما تتضمنه من اختيارات استراتيجية وأولويات وإصلاحات سيقع توجيهها وربطها والحرص على تكاملها قصد تحقيق الانتقال الرئيسي من اقتصاد قاتم الى اقتصاد أخضر حتى يتسنى اعادة احياء تونس الخضراء على أرض الواقع وعدم الاكتفاء بترديد الأغاني التي تذكر بأيام زمان. وقد اخترنا هذا الانتقال المحوري لأسباب عديدة من أهمها:

- أن نمط النمو التوسعي القائم الى حد الآن رغم فتوره قد أدى الى تبذير وسوء تصرف مفرط ومهول خاصة في مجال الموارد الطبيعية وعلى رأسها الماء والطاقة والأرض. وبالتالي لا يمكن الاستمرار في العمل التنموي بنفس النمط لأن العجز المتصاعد المائي والطاقي وتدهور الأراضي الفلاحية سيمثل عائقا لا يسمح على الاستمرار بنفس النمط التنموي.
- النمو التوسعي خاصة في مرحلة الانتقال الليبرالي أهمل كليا قضايا المناخ مما قاد الى ظهور وتوسع رقعة الجهات التي تعاني من تلوث المحيط. وهذا التلوث سيقلص من جاذبيتها ان كانت جاذبة سابقا وسيزيد من تهميشها ان كانت طاردة سابقا. حيث أن التنمية الترابية لا تتحقق بفضل توفير العناصر الاقتصادية فحسب بل تتطلب كذلك بيئة نظيفة وحركية ثقافية دنيا. ومن المؤسف أن ظاهرة الاهمال بجمالية ونظافة المحيط وصيانة البنية التحتية أصبحت ظاهرة متفاقمة تتطلب اختيارات استراتيجية تقطع مع الاجراءات المرتجلة والموسمية.
- ان العالم يشهد تحولات مناخية عميقة وخطيرة ستكون لها انعكاسات كبيرة ومختلفة على بلادنا نظرا لموقعها الجغرافي ولطبيعة مناخها. واختيار بديل تنموي قائم على الانتقال نحو اقتصاد أخضر سيمكن من التركيز وتوفير الشروط والظروف الملائمة والسامحة لمواجهة هذه التحولات والحد من تأثيراتها السلبية.

- ان اعادة احياء تونس الخضراء وتركيز الاهتمام على المحيط والمناخ والموارد الطبيعية الباطنية وغير الباطنية يمثل اشكالية محورية ذات ارتباط وثيق وعضوي بإشكاليات عديدة على رأسها اشكالية التنمية عموما بمفهومها الشامل بالإضافة الى قضايا تخص التغذية والصحة والتشغيل (التصحر ونقص المياه يتسبب في البطالة والنزوح والهجرة بجانب تفاقم العجز الغذائي...) على وجه الخصوص. كما أن هذه الاشكالية تهم كل الفئات الاجتماعية وكل الأجيال خاصة الشباب المعني بالمستقبل أكثر من غيره.

وأخيرا يجب التأكيد على خطورة المرحلة التي لا تتمثل فقط في ضعف النمو وتدهور التوازنات الكلية وتوتر الأوضاع الاجتماعية، بل بالخصوص في الاندثار المفجع والمخيف لكل مقومات التنمية نتيجة ارتفاع نسق هجرة الكفاءات من مختلف الأصناف وارتفاع نسق تهريب الأموال والتدهور المريع لمردود المؤسسات وارتفاع العجز الطاقي والعجز المائي، كل ما ورد يمثل جملة العناصر البشرية والمالية والمؤسساتية والطبيعية الضرورية لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة المنوال التنموي. مما يجعل من قضية البحث بكل جدية قضية مصيرية.

كما يجب التذكير بحكمة هامة يابانية المصدر "بأن وجود رؤية ومشروع بدون وجود فعل وعمل يصبح الوضع مجرد أحلام (Rêve) ووجود فعل في غياب رؤية ومشروع يتحول الوضع الى كابوس (cauchemar)" معنى ذلك أنه يجب تفادي الشعبوية في المجال الاقتصادي والاجتماعي لأنها تقود الى نشر الأوهام كما يجب تفادي الاجراءات الارتجالية التي لا تندرج في اطار مرجعية تنموية واضحة المعالم.